

**العوامل المحددة لقرار التأجير لدى شركات
الاعتماد الايجاري في الجزائر:
(دراسة ميدانية بالجزائر العاصمة)***

د. حشماوي محمد**

أ. عياد حنان***

*تاريخ التسليم: 2015/11/9م، تاريخ القبول: 2016/7/13م.
**أستاذ محاضر "أ" / مدير المدرسة التحضيرية للعلوم الاقتصادية / الجزائر.
***باحثة دكتوراه/ جامعة الجزائر /03 الجزائر.

In addition, the study relies on seven main hypothesis in the field, and uses a descriptive analytical method. SPSS system is utilized in order to analyze the results, in addition to the use of the standard deviation, the arithmetic average, and one sample T-Test, The study reached a number of results:

- *Factors related to the legal, economic and political conditions are the most influential factors in the leasing decision process at leasing companies among the study sample.*
- *Leasing decisions are made based on a number of factors and not on a single factor, which are related to the lessee's personal characteristics, credit policy of the leasing company, the leased asset, lessee's financial status, lessee's activity, and finally the available guarantees.*

The study recommends encouraging the concept of leasing in Algeria, and the importance of adopting financial and non-financial criteria in order to make the right leasing decision by leasing companies.

Key words: *leasing decision, leasing companies, Lessee, lessor, Algeria*

مقدمة:

من المعروف أن أغلب المؤسسات تواجه عقبات عديدة في طريق نموها وتطورها. لكن تبقى عقبة التمويل العقبة الأولى -ولا تزال كذلك-. فمشكل التمويل يرهن مستقبل المؤسسات ويضعها في خانة محدودة الخيارات بل يهدد أيضا وجودها. كما أن هذا المشكل ليس خاصا ببلد أو منطقة محددة. بل هو مشكل شائع في مختلف بلدان العالم لكن بدرجات متفاوتة. وإثر التطورات الاقتصادية والعولمة. توجب إحياء وتجديد الأساليب التمويلية بما يتناسب معها ومع التطورات الجارية. لذلك برزت العديد من أساليب التمويل المتخصصة كرأس المال المخاطر والاعتماد الإيجاري وغيرها.

وبالرغم من تنوع أشكال التمويل. وإختلاف مصادرها استطاع الاعتماد الإيجاري أن يحتل مكانة مهمة. منذ ظهوره على يد رجل الصناعة الأمريكي (D. P. Bouthe Junior) وشريكه Schoenfeld سنة 1952 بتأسيس شركة «United states leasing corporation» بمدينة سان فرانسيسكو (قديري. 2003. ص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لقرار التأجير لدى شركات الاعتماد الإيجاري. وتحديد درجة تأثير هذه العوامل في قرار التأجير. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبيان من 78 سؤالاً مقسماً على ثلاثة أقسام. لجمع المعلومات من عينة الدراسة المكونة من 25 موظفاً مشاركاً في قرار التأجير لدى 5 شركات اعتماد إيجاري في الجزائر العاصمة. اعتمدت الدراسة على سبع فرضيات رئيسية. مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتحليل البيانات. والنتائج التي تم الوصول إليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS. والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) لإختبار عينة واحدة (one sample T-test). لتتوصل هذه الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

- *العوامل المتعلقة بالظروف القانونية. الإقتصادية والسياسية من أكثر العوامل تأثيراً في قرار التأجير لدى شركات الاعتماد الإيجاري محل عينة الدراسة.*
- *قرار التأجير يبني على أساس عدد من العوامل وليس على عامل واحد. تتمثل حسب الأهمية في العوامل المتعلقة: بالسّمات الشخصية للمستأجر. وبشركة الاعتماد الإيجاري. وموضوع عملية التأجير. وبالمركز المالي للمستأجر. وبنشاط المستأجر وأخيراً الضمانات.*
- كما أوصت الدراسة بتشجيع الاعتماد الإيجاري في الجزائر. وضرورة اعتماد المعايير المالية. وغير المالية من أجل بناء قرار تأجير سليم.*
- الكلمات المفتاحية: قرار التأجير. شركات الاعتماد الإيجاري. المؤجر. المستأجر.*

Determining Factors behind Leasing Decisions among Leasing Companies in Algeria: A Field Study in the City of Algeria

Abstract:

This study aims at identifying the specific factors behind leasing decisions at leasing companies, and determining the degree of the impact of these factors on processing a leasing decision. To achieve the objectives of the study we prepared a questionnaire of 78 questions, divided into three sections and distributed among a sample that consists of 25 employees who are involved in the leasing decision process at five leasing companies in Algeria.

- وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:
- كيف تتم عملية صياغة قرار التأجير والمخاطر المرتبطة به؟
 - فيم تتمثل الترتيبات القانونية للاعتماد الاجاري والمؤسسات الممارسة له في الجزائر؟
 - فيم تتمثل العوامل المحددة لقرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري محل الدراسة؟

أهمية الدراسة ودوافعها:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على أهم وأخطر قرار تقوم به شركات الاعتماد الاجاري، والتي تحقق منه العوائد مقابل تحمل المخاطر، والتي تتمثل أساسا في تخلف المستأجر عن السداد، لذا كان من الضروري التطرق إلى العوامل التي يعتمدها المؤجر في إعداد التركيبة المثالية لاتخاذ قرار تأجير سليم، والشروط الواجب توفرها لدى المستأجرين المحتملين ليتم منحهم الاعتماد الاجاري. إن الدافع وراء اختيار هذا الموضوع يرجع إلى:

- القناعة الخاصة بما يمكن أن يلعبه الاعتماد الاجاري في الجزائر إذا ما تلقى الاهتمام الكافي لاحتلال المكانة المناسبة له في السوق كصيغة تمويلية مستحدثة.
- حداثة الموضوع واقتراحه بالإصلاحات الإقتصادية، أي تضاعف عدد شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر في الآونة الأخيرة مقارنة بالسنوات الماضية.
- أهداف الدراسة: تهدف هذا الدراسة إلى:
- تسليط الضوء على العوامل التي تأخذها شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر بعين الإعتبار عند إتخاذ قرار التأجير.
- معرفة وتحديد الأهمية النسبية للعوامل المستخدمة في تقييم المستأجرين عند إتخاذ قرار التأجير.
- تقييم قدرة شركات الاعتماد الاجاري على تطبيق سياستها الإئتمانية في ظل المحيط الذي تنشط فيه.

فرضيات الدراسة:

- لتحليل ودراسة إشكالية الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية على أساس أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر وبين:
- العوامل المتعلقة بالسّمات الشخصية للمستأجر عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0, 05)$:

15-16). ليصبح الاعتماد الاجاري من مظاهر الاقتصاد المعاصر، وانتشر التعامل بهذه الصيغة على نطاق واسع عالميا. كما شمل المؤسسات الكبيرة منها والصغيرة، وهو ما دفع بالهيئات المحلية والدولية إلى وضع أسس عامة لتسهيل التعامل بهذا الأسلوب التمويلي وتشجيعه، خاصة أنه يقدم مزايا كثيرة لمتختلف الأطراف.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تبنت الاعتماد الاجاري وذلك سنة 1990 في ظل قانون النقد والقروض، أما التطبيق الفعلي له فكان سنة 1996. وهو ما سمح لعدد من البنوك بإدخال الاعتماد الاجاري ضمن خدماتها، وإنشاء شركات متخصصة بهذا التمويل، سواء كانت شركات خاصة، أو مختلطة بمساهمة من طرف البنوك العمومية. ومع تزايد عدد المؤسسات المالية التي تعمل في مجال الاعتماد الاجاري والاقبال على هذا النوع من التمويل، فإن المبالغ المستثمرة في الاعتماد الاجاري تعرف بدورها نموا وزيادة متواصلة، وهو ما يعكس النمو الذي يعرفه سوق الاعتماد الاجاري حيث حقق الاعتماد إيجاري من خلال شركات الاعتماد الاجاري فقط في نهاية سنة 2012 ما قدره 14873 مليون دينار جزائري، وفي نوفمبر 2013 حقق 17244 مليون دينار جزائري، أي بنسبة نمو 13,75% (موقع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية ABEF، 2013).

وعلى الرغم من التوسع الكبير في عمليات الإقراض من خلال الاعتماد الاجاري إلا أن هناك ترددا من قبل البنوك والمؤسسات المالية لمنح المزيد من القروض، أو فرض إجراءات إضافية كالضمانات، رغم أن هذا المصدر التمويلي يتميز بالمرونة في الأصل. من هنا جاءت هذه الدراسة لتحديد العوامل المحددة لقرار التأجير لدى شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر وأكثرها أهمية، من خلال دراسة واقع منح الاعتماد الاجاري في عينة من المؤسسات المالية بالجزائر العاصمة.

إشكالية الدراسة:

تعد تجربة الجزائر في مجال الاعتماد الاجاري تجربة حديثة نسبيا، إضافة إلى أن المؤسسات العاملة في هذا المجال قليلة العدد والخبرة، لذا فهي تحاول تطبيق خلفيتها مع القروض التقليدية على الاعتماد الاجاري، دون الأخذ بعين الاعتبار الضمان الأول المتمثل في الأصل الممول الذي يغني عن الضمانات الإضافية، أو يخفف منها على الأقل إلى جانب عوامل أخرى تجعل من سياستها الإئتمانية أكثر تحفظا، في ضوء ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

فيم تتمثل العوامل المحددة لقرار التأجير التي تتبعها شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر؟

- التاريخ (بداية النشاط. سجل الأعمال لعدد من السنوات...).
- الصناعة (دورة حياة المشروع. التأثيرات الخارجية...).
- المنتجات (التنوع. بدائل...).
- الموقف السوقي والمنافسين (الحصة السوقية. السمعة. الاستراتيجية المتبعة...).
- الموردون والعملاء (العدد. القوة التفاوضية...).
- وأيضا لا بد من تقييم النجاح المحتمل لأعمال المستأجر وبالتالي قدرته على تسديد الإيجار في وقت استحقاقه. ومع ذلك من المفضل أن يكون تقييم المستأجر مع فهم كامل لبيئة عمله.

2. تحليل إدارة الشركة: من العناصر التي يجب النظر فيها عند اتخاذ قرار التاجير:

- عدد المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين: السن. والمؤهلات الشخصية. والعلمية والخبرات.
- طبيعة وفعالية نظم المعلومات الإدارية
- السجلات السابقة المتعلقة بإدارة الأعمال (تقاس وفق المعايير المالية وغير المالية).
- المخطط الاستراتيجية المستقبلية. بما في ذلك طبيعة التمويل المخصص لمخطط التوسع.

3. تحليل الوضع المالي:

عبر Abraham Selloff عن التحليل المالي بقوله (نتائج التحليل المالي مثل العطور الجميلة من أجل أن تشم وليس للابتلاع). فمراجعة المعلومات المالية للمستأجر لديها قيمة جزئية في عملية التقييم. ولكن يجب الاعتراف بمحدودية هذه المعلومات. كما أن الأداء السابق لا يعد ضمانا للأداء المستقبلي. وعلى الرغم من المحاذير المختلفة التي تورد على عملية التحليل المالي. هناك قيمة كبيرة في التحليل المالي كجزء من عملية التقييم الشاملة للمستأجر. ومن أهم ما يجب مراعاته في إتخاذ قرار التاجير:

- الربحية: بما في ذلك نمو المبيعات. وإجاهات هامش الربح. والقدرة على خدمة الدين. وسياسة توزيع الأرباح.
- هيكل الميزانية: بما في ذلك مجموع صافي الأصول. والسيولة. والمديونية. ونوع الديون على مدى معين. والتغيرات في الاحتياطي والإلتزامات خارج الميزانية.
- التدفقات النقدية: بما في ذلك التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. الإستثمارية والتمويلية.
- وللتغلب على هذه الشكوك. فقد يتطلب الأمر شكلا من أشكال تعزيز الائتمان. كالضمان سواء كان

- نشاط المستأجر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):
- موضوع عملية التاجير عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):
- الضمانات عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):
- العوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الإيجاري عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):
- المركز المالي للمستأجر عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$):
- الظروف القانونية. الإقتصادية والسياسية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$).

حدود الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وقع الاختيار كإطار مكاني للدراسة على الجزائر العاصمة. وذلك للوقوف على العوامل المحددة لقرار التاجير لدى شركات الاعتماد الإيجاري بها خلال الفترة الأخيرة. وبالتحديد الفترة ما بين 1990-2014 من صدور قانون النقد والقرض الذي تضمن أول إشارة لتقنية الاعتماد الإيجاري إلى جوان 2014 أي تم إسترجاع كامل الاستبيانات الموزعة على الشركات. كإطار زمني للدراسة وتخصيص عينة من شركات الاعتماد الإيجاري كنموذج للدراسة الميدانية. أما الإطار الموضوعي فقد خصت الدراسة موضوع الاعتماد الإيجاري وبالتحديد قرار التاجير من وجهة نظر المؤجر لا غير.

الإطار النظري:

• أولا- تحليل قرار التاجير:

قرار التاجير بالنسبة للمؤجر هو قرار إثنماني يرتكز أساسا وليس حصرا على بعدين : المستخدم والأصل الممول: أصل ذو جودة يضمن الملائمة مع إحتياجات السوق وبالتالي يمكن منح الاعتماد الإيجاري بصرف النظر عن وضع مالي غير جيد مقارنة بالقرض التقليدي. (Filareto, 2004. p 112) ويلعب التحليل المالي دورا مهما في تقدير وضعية المستأجر. ولكن يجب أن يكون جزءا من التقييم الذي يضم تحليل الأعمال التجارية. وتحليل الأعمال الإدارية. والتحليل المالي. فالمستأجر مع موقف تجاري جيد. وقدرة مالية متازة بالإمكان أن يفشل من خلال سوء الإدارة.

1. تحليل الأعمال التجارية: من الضروري تحليل أعمال المستأجر وذلك وفق مجموعة من الأطر تشمل:

خلال تعديل توقيت دفعات عقد الايجار، والاعتماد على معدل فائدة ضمني وآخر متغير.

- تذبذب أسعار الصرف: تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية (Administrator of National Banks, 1998. pp 6-8)

3. مخاطر الائتمان:

تعرف مخاطر الائتمان بصفة عامة، على أنها مخاطر الناتجة عن تخلف المستأجر عن السداد، بإعتبار مصدر الدين (الملتزم) غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية وذلك من خلال:

- التأخر عن الدفع بما في ذلك الفائدة وأصل الدين في غضون فترة السماح.
- الإفلاس وغيره من الأمور ذات الصلة التي تعمل على منع المدفوعات في الوقت المناسب.
- ويتم تقدير هذا الخطر عن طريق التقدير الداخلي أي من طرف المؤجر باستخدام التنقيط في التقييم أو عن طريق وكالات خاصة ترتبط بشكل وثيق مع معدلات التأجير (Scholz, 2007. p45).

• ثالثا-الترتيبات القانونية للاعتماد الاجاري في الجزائر:

تضمن صدور قانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض تعريفا مبسطا لتقنية الاعتماد الاجاري من خلال المادة 112 الفقرة الثانية منه (تعد بمنزلة عمليات قرض، وعمليات الايجار المقرونة بحق خيار الشراء، ولا سيما عمليات الإقتراض مع الايجار)، كخطوة محتشمة في تقنين هذه العملية، والتي لم تكن كافية لدفع البنوك والمؤسسات المالية للعمل فيها .

أما اليوم فقد أولى القانون الجزائري عناية كبيرة لتقنية الاعتماد الاجاري من خلال إصدار العديد من القوانين المنظمة لهذه التقنية، خاصة النصوص التطبيقية، غير أن الأمر رقم 09/96 المؤرخ في 10/01/1996 يبقى المرجع الأساسي الذي يحدد ملامح تقنية الاعتماد الجزائري، إذ أفرد لها 46 مادة بغية تغطية الفراغ القانوني.

1. أحكام عامة للاعتماد الاجاري:

تعرف المادة الأولى من الأمر الاعتماد الاجاري (كعملية تجارية ومالية، يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، أو شركة تأجير مؤهلة قانونا، ومعمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين

شخصيا أو عينيا، وفي حالة الضمان الشخصي لا بد أن يكون تحليلا كاملا للأعمال الضامن من الإدارة والقوة المالية التي لا بد على أن تكون على الأقل في المستوى نفسه كما لو كان هو المستأجر.

الضمانات المصرفية، خطابات ضمان أو حتى ضمانات نقدية، هي أيضا أشكال إضافية من الضمانات يمكن أن يكون لها فائدة للمستأجر وبهامش أقل، ويمكن التفاوض حولها. (Boobyer, 2003. pp 24-27)

تحليل الأعمال التجارية، إدارة الشركة والوضع المالي في قرار التأجير جزء مهم، غير أنه لا يغني عن تحليل أوسع يتعلق بالمؤجر والأصل الممول والبيئة التي ينشط فيها.

• ثانيا-مخاطر قرار التأجير:

إمتلاك المؤجر للأصل المؤجر حتى نهاية فترة الايجار، غالبا ما يستنتج منه أن التأجير هو نشاط منخفض المخاطر وذلك بتبسيط مبالغ فيه، نظرا لفحص الجوانب الفردية لمخاطر الاعتماد الاجاري فقط، ولكن ليس لنموذج الأعمال ككل المتعلق بالمؤجر، ويمكن إيجاز أهم المخاطر في:

1. المخاطر القانونية:

يتكون عقد الايجار من حيث المبدأ من عقود عدة، فحسب النظرة التقليدية توجد علاقة ثلاثية بين المورد والمؤجر والمستأجر، غير أن هذا التمثيل يتعارض مع النظرة الحديثة، حيث تضم عملية بسيطة للتأجير عما لا يقل عن 4 عقود مع 4 أطراف مشاركة:

- عقد الايجار بين المؤجر والمستأجر

- عقد شراء بين المؤجر والمورد للأصل الممول .

- عقد شراء الأصل من المؤجر في نهاية عقد الايجار.

- عقد إعادة تمويل عقد الايجار من طرف آخر.

أيضا ومن دون أدنى شك، هذا تمثيل مبسط كثيرا، فعمليا يمكن أن تشارك أطراف أكثر في عقد الايجار، وهذا يوضح بالفعل أن المنظمة التعاقدية لعقد الايجار ذات أهمية كبيرة، بالإضافة إلى ذلك فإنه يركز أيضا إلى جوانب مالية وأخرى ضريبية، إضافة إلى جوانب قانونية ومحاسبية (Scholz, 2007. pp 37-34).

2. مخاطر السوق: يمكن إيجازها فيما يلي:

- السيولة: لا بد من تقدير الاحتياجات المتوقعة لتصفية أجزاء من محفظة التأجير لتلبية متطلبات التمويل أو للإفادة من فرص أخرى، من خلال التركيز على نوع الصناعة المتعامل معها أو نوع الملكية بعناية.

- أسعار الفائدة: تنشأ من الاختلاف بين توقيت تغيرات السعر وتوقيت التدفقات النقدية، ويتم معالجتها من

- متعامل اقتصادي مقيم في الجزائر وشركة تأجير أو بنك أو مؤسسة مالية غير مقيمة في الجزائر.
- متعامل اقتصادي غير مقيم في الجزائر وشركة تأجير أو بنك أو مؤسسة مالية مقيمة في الجزائر (بوقلاشي وكسيرة، 2014، ص 297-298).

2. أحكام خاصة بشركات الاعتماد الاجباري:

تقتصر ممارسة الاعتماد الاجباري على شخص اعتباري، على غرار البنوك والمؤسسات المالية، وشركة التأجير المؤهلة قانونا لذلك، والمعتمدة صراحة بهذه الصفة، وتأخذ شكل شركات مساهمة من مستلزمات قيامها ألا يقل رأس مالها عن خمسة ملايين دينار جزائري، وعدد الشركاء فيها عن سبعة، ويتم اعتمادها من قبل مجلس النقد والقرض الذي ينظر في طلب الاعتماد المقدم من قبل هذه الشركة في أجل لا يتعدى الشهرين، وعند اعتمادها يبرم العقد التأسيسي، وتودع نسخة منه في المركز الوطني للسجل التجاري.

كما أوجب عليها احترام التنظيمات والتعليمات الصادرة من طرف بنك الجزائر والخاصة بالعمليات المالية والمحددة للقواعد الاحترازية، ومنحها وسيلة فعالة لمراقبة الأخطار والتحكم فيها بهدف ضمان الملائمة والسيولة (زرارة صالح، 2012، ص 349-350).

● رابعا-المؤسسات الممارسة للاعتماد الاجباري في الجزائر

1. المؤسسات الممارسة للاعتماد الاجباري كنشاط رئيسي: الشركة الجزائرية السعودية ASL كانت من أول الشركات التي مارست الاعتماد الاجباري في الجزائر في 1990/11/21 بالشراكة مع المجموعة الصناعية والمالية (دله البركة)، والبنك الخارجي الجزائري BEA، وهي شركة دولية للاعتماد الاجباري يوجد مقرها الرئيسي بلكسمبورغ بشكل شركة قابضة Holding برأس مال اجتماعي قدره 20 مليون دولار، وتهدف ASL إلى تمويل استيراد التجهيزات ذات الاستعمال الوظيفي والمهني لصالح المتعاملين الاقتصاديين المقيمين في الجزائر (Arab Leasing International Finance, 2012)، ولكن نظرا لغياب إطار قانوني واضح، يسمح بممارسة الاعتماد الاجباري خلال تلك الفترة، فهذا حد من تعاملاتها.

لكن هذا لم يمنع من ظهور شركات أخرى خاصة بعد صدور الإطار القانوني الموضح لسير عملية الاعتماد الاجباري، فتعد الجزائر إيجار أحدث شركة مختصة في

للقانون العام أو الخاص، كما تنجز عملية الاعتماد الاجباري على أساس عقد إيجار يمكن أن يتضمن، أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، ويقع بالضرورة على أصول منقولة أو عقارية ذات استعمال مهني أو على المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية (فيلاي، 2016، ص 72).

كما قدم المشرع الجزائري ثلاثة تصنيفات للاعتماد الاجباري، تتمثل في:

أ-حسب نقل الملكية:

- اعتماد إيجاري مالي: إذا نص عقد الاعتماد الاجباري على تحويل لصالح المستأجر، كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوي والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل الممول عن طريق الاعتماد الاجباري، وإذا لم يمكن فسخ عقد الاعتماد الاجباري، وكذا في حالة ما إذا لم يضمن هذا الأخير للمؤجر حق استعادة نفقاته من رأس المال والحصول على مكافأة الأموال المستثمرة.

- اعتماد إيجاري عملي: إذا لم يحول، لصالح المستأجر، كل الحقوق والالتزامات أو بعضها، والمنافع والمساوي والمخاطر المرتبطة بحق ملكية الأصل الممول التي تبقى لصالح المؤجر أو على نفقاته.

ب-حسب طبيعة العقد:

- الاعتماد الاجباري المنقول: وذلك عندما يخص أصولا منقولة، تتشكل من تجهيزات، أو مواد، أو أدوات ضرورية لنشاط المتعامل الاقتصادي.

- الاعتماد الاجباري غير المنقول: وذلك عندما يخص أصولا عقارية مبنية أو ستبنى لسد الحاجات المهنية الخاصة بالمتعامل الاقتصادي.

- الاعتماد الاجباري المتعلق بالمحلات التجارية والمؤسسات الحرفية: يعد سندا يمنح من المؤجر الذي يستفيد من أفساط إيجارية خلال مدة محددة محلا تجاريا أو مؤسسة حرفية من ملكه مع الوعد من جانب واحد بالبيع لصالح المستأجر عن طريق دفع سعر متفق عليه، يأخذ بعين الاعتبار على الأقل جزئيا الأفساط التي تم دفعها، مع انعدام إمكانية المستأجر في إعادة التأجير للمحل التجاري، أو هذه المؤسسة الحرفية لصاحب الملكية الأول.

ج-حسب جنسية العقد:

■ الاعتماد الاجباري الوطني: وذلك عندما تجمع العملية شركة تأجير، أو بنكا أو مؤسسة مالية بمتعامل اقتصادي وكلاهما مقيم في الجزائر.

■ الاعتماد الاجباري الدولي: وذلك عندما يكون العقد مضمي بين:

المناحية من جهة، وتحولها إلى أداة في خدمة البرنامج الحكومي للقطاع الفلاحي من جهة أخرى. وهذه الوضعية سببت عديد المشاكل للشركة التي لم تتمكن من الموازنة بين نشاطات وأهداف شركة مساهمة بنكية، والمهام الاجتماعية للدولة، ولهذا فقد كانت النتيجة المتوقعة هي الإفلاس. وفي 25 سبتمبر 2009 قرر مجلس النقد والقرض سحب الاعتماد من المؤسسة المالية (S.A.L.E.M) (طالبي، 2010-2011، ص 202-203)

2. المؤسسات الممارسة للاعتماد الاجاري كمنشآت فرعي: بالإضافة إلى هذه المؤسسات المالية المختصة في الاعتماد الاجاري، هناك بنوك تجارية أخرى تقدم عروض التأجير الخاصة بها في مجال عملها. فالبنك الجزائري للتنمية الريفية BADR يقدم الاعتماد الاجاري في المجال الفلاحي، الذي انطلق في عام 2008، أما شركة إعادة تمويل الرهن العقاري SRH فتعمل على تأجير العقارات، حيث حصلت على إذن من مجلس النقد والقرض في عام 2011 لتوسيع أنشطتها في هذا النوع من النشاط. بالإضافة إلى ذلك، الاعتماد الاجاري يحظى بمكانة خاصة في البنوك الأجنبية في الجزائر وتتمثل في:

- بنك SOCIETE GENERALE الجزائر من خلال فرعها SOGELEASE الذي بدأ العمل في عام 2002؛

- بنك Natixis وبنك BNP Paribas في عام 2006 (Yahia, 2013, p 54)

- بنك البركة الذي تم إنشائه في 1991/05/20. أما بداية نشاطه الفعلي فكان في شهر سبتمبر 1991 على شكل شركة ذات أسهم، وهو أول بنك تجاري يمارس هذا النشاط منذ عام 1993، برأس مال قدره 5 مليون دينار جزائري موزع مناصفة بين البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR وشركة دله القابضة السعودية D'Allah EL BARAKA Holding، ليصل إلى 10 مليار دج في 2009 (الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري)؛

- Cetelem الجزائر فرع تابع لبنك BNP Paribas الذي بدأ عمله في عام 2008 لتقديم الاعتماد الاجاري؛

- مصرف السلام وهو نتاج الشراكة بين الجزائر والإمارات، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، من بينها الاعتماد الاجاري بداية من سنة 2012 (الموقع الإلكتروني لمصرف السلام).

- بنك الإسكان الجزائر Housing Bank Algeria الذي كانت انطلاقته في أكتوبر 2003 من خلال مجموعة من

التأجير، أنشئت في ديسمبر عام 2012 وغرضها الوحيد هو التأجير، في أعقاب شراكة بين البنك الشعبي الجزائري CPA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ويملك كل منهم 47 % من أسهم الشركة، في حين أن 6 % المتبقية تعود لصناديق الاستثمار السعودية-الجزائرية ASICOM.

الجزائر إيجار تعد إضافة لـ الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL، التي تمثل أول شركة عمومية للاعتماد الاجاري. أنشأت بالشراكة بين بنك التنمية المحلية BDL والبنك الوطني الجزائري BNA في سبتمبر 2009، ثم تبعتها في ديسمبر للعام نفسه (إيجار ليزينغ الجزائر) ILA حيث يساهم بنك الجزائر الخارجي BEA بنسبة 59 %، مع تخصيص جزء منه لفائدة المستثمرين الجزائريين، كالشخصيات المعنوية والأفراد، بينما يساهم بنك Espirito Santo البرتغالي بـ 35%، في حين تبقى مساهمة صندوق الاستثمار السويصري Swicorp بنسبة 6%.

ومنذ عام 2001، والشركة المالية للاستثمار، المساهمة والتوظيف Sofinance هي أيضا جزء من المؤسسات المالية العامة التي تقدم هذا النوع من التمويل في الجزائر. تأخذ شكل شركة مساهمة برأس مال اجتماعي يقدر بـ 5 مليار دج حصلت على الاعتماد بتاريخ 2001/01/09 من بنك الجزائر، وقد تم تأسيس هذه الشركة بمبادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة CNPE، بهدف أساسي هو المساهمة في عصنة الجهاز الإنتاجي الوطني ووضع وتنمية أدوات مالية جديدة. وقد تم توسيع دائرة تدخل الشركة في 20 أكتوبر 2003 إضافة إلى نشاطها الأساسي الاعتماد الاجاري، تسيير رؤوس الأموال، والمساهمة، والقيام بالهندسة المالية.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا القطاع شركتين للتأجير فقط برأس مال خاص، هما الشركة المغربية للإيجار MLA التي تم إنشاؤها في عام 2006، والشركة العربية للإيجار المالي ALC التي بدأت نشاطها التأجيري في 2002، وهي أول شركة خاصة بالإيجار في الجزائر. هاتان الشركتان تقومان بتمويل استثمارات عملائها من خلال تزويدهم بالمعدات المنقولة وغير المنقولة الضرورية لمزاولة نشاطهم مثل المركبات التجارية، والسيارات السياحية، والمعدات الطبية، ومواد التشييد والبناء. (Yahia, 2013, p 53)

وقد انسحبت الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات (S.A.L.E.M)، وهي فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، التي تم اعتمادها رسميا من بنك الجزائر في 28 جوان 1997 بالقرار رقم 97/03، وبرأس مال قدره 1,65 مليار دينار، ونشاطها يتعلق بتمويل النشاط الفلاحي والصيد، وهو نشاط حساس يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات

Le crédit-bail et le leasing: outils de financement locatifs

أضافت هذه الدراسة مجموعة أخرى من العوامل التي تدخل في قرار التأجير التي تتعلق أساساً بهوية المورد. وهيكل السوق الثانوية. وطبيعة الأصل الممول. أما تقدير هذه العوامل فيعود بالدرجة الأولى إلى خبرة القائم بالأعمال. ويفصل الجدول الموالي هذه العوامل:

عوامل تقييم مخاطر الأصل

المورد	معدل فشل الأجهزة. نوعية العمل الذي يقوم به الأصل. جودة خدمة ما بعد البيع وجودة المورد في السوق المحلية
أهمية وهيكل السوق الثانوي	نوعية الأصل. تقادم الأصل. التوزيع الجغرافي للمستخدمين المحتملين. الوقت اللازم لإعادة التسويق.
طبيعة الأصل الممول	تطور الأصل. الاستخدام المكثف من عدمه للأصل.

- دراسة (Maheu & Maige, 1998) بعنوان:

Pratique du crédit-bail mobile

وفق هذه الدراسة تم توضيح أهمية سوق الاعتماد الاجباري في تحليل قرار التأجير. فهي تتكون في العادة من البنوك بدرجة أولى تصل إلى 80%. والنسبة الباقية من شركات مختصة في عمليات التأجير. غير أن هذه الأخيرة تنقسم أيضاً بين شركات تنشئها البنوك. وأخرى تتبع لشركات مصنعة للأصول الممولة. ما يفرض ضغوط تنافسية عالية خاصة وأن البنوك تعتمد على ودائع المودعين في عمليات الاعتماد الاجباري. بينما الشركات التابعة للبنوك تقتصر الأموال ما يحملها تكلفة إضافية تتمثل في فائدة القرض. أما شركات الاعتماد الاجباري التابعة للشركات المصنعة فالاعتماد الاجباري يعد وسيلة لتسويق منتجاتها. لذا يجب مراعاة المنافسة من أجل احتلال مركز سوقي يتناسب مع وضعية كل مؤجر.

- دراسة (Chemmanur & Yan, 2000) بعنوان:

Equilibrium leasing contracts under double-sided asymmetric information

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق العلاقة بين الديون والايجار من خلال بناء نموذج هيكل بسيط يوضح الاستبدال/التكامل بين الديون والايجار وفق تكلفة التمويل. وقد توصلت في نتائجها إلى أن الفصل بين الملكية القانونية والاقتصادية للاعتماد الاجباري ينشأ عنه تكلفة الوكالة. نتيجة الاستخدام المكثف للأصل أو غياب الصيانة من قبل المستأجر ما يسهم في انخفاض القيمة السوقية للأصول موضوع العقد. ولتجنب ذلك يعتمد المؤجر على آليات مختلفة من أجل احتواء هذا الخطر مثل توفير الخدمات المصاحبة لعقد الاعتماد الاجباري. كالصيانة

متنوعة من الخدمات المالية. غير أن الاعتماد الاجباري لم يضم إلى التشكيلة إلا سنة 2012 (الموقع الإلكتروني لبنك الإسكان الجزائري).

ومع ذلك فالاعتماد الاجباري بالنسبة لهذه المؤسسات هو معاملة منتظمة وليس من الأعمال الأساسية.

الدراسات السابقة

حازت صناعة قرار التأجير إهتمام الباحثين. خاصة في العصر الحديث. ومن أهم هذه الدراسات:

- دراسة (Rajan & Petersen, 1994) بعنوان:

The benefits of lending relationships: evidence from small business data

استهدفت هذه الدراسة تفسير العلاقة الناشئة عن عملية الإقراض. وبينت من خلال نتائجها أن الاكتساب التدريجي للمعلومات من قبل المؤجر عن المستأجر يسمح بالتمييز بين المستأجرين الجيدين والسيئين. وإجراء تقييم أكثر دقة لمخاطر المشاريع والأفاق المستقبلية لها. كجزء من العلاقة الخاصة بين المستأجر والمؤجر. كما تم اعتبار فترة تعامل المستأجر مع المؤجر قد تؤثر أيضاً على قرار التأجير. فمعدل الفائدة وحجم الضمانات المطلوبة تميل إلى الانخفاض مع طول العلاقة التي تربط بينهما.

- دراسة كل من (Sharpe & Nguyen, 1995) بعنوان:

Capital market imperfections and the incentive to lease

هدفت الدراسة إلى تبيان تأثير تكاليف العقود التمويلية على حوافز المؤسسات العامة للاستئجار. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها. أن الاعتماد الاجباري يسمح بالتخفيف من المخاطر المالية (كإفلاس المستأجر) باعتباره مالكا للأصل خلال فترة الإيجار. إضافة إلى أنه يسمح بتجاوز التباين في المعلومات (بما في ذلك نوعية الاستثمار والأعمال من مشاريع المقترضين). غير أنه يجب قبل إتخاذ قرار التأجير مراعاة المخاطر "الحقيقية" المرتبطة بالخيارات الإستثمارية كخطر التقادم (بأني من التقدم التقني أو حوادث مختلفة). وخاصة خطر التقادم للأخلاقي بسبب الإستهلاك المفرط للمستأجر للأصل الممول. ومراعات المخاطر المرتبطة بالعثور على مستأجر جديد أو مشتر بالنسبة للأصول المعمرة أو المتعلقة بالاعتماد الاجباري التشغيلي.

- دراسة (Philipossian, 1998) بعنوان:

والمسجلة بسجل المؤجرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة حتى 2009/11/30. وفيما يخص العوامل المؤثرة في قرار الإستثمار لدى المؤجر فقد تم تقسيمها إلى: عوامل مرتبطة بالأصل. وعوامل مرتبطة بالمؤجر. وعوامل مرتبطة بالمستأجر. وعوامل مرتبطة بالجوانب الاقتصادية والقانونية.

وتم تقييد هذه العوامل بخبرة شركات التأجير التمويلي في السوق وملكيته (عامة، خاصة، مشتركة). وفي الأخير توصلت الباحثة إلى أن العوامل كافة التي تم اختبارها لها تأثير بالغ على قرار المؤجر. ويعد العمر الإقتصادي للأصل. ودرجة المخاطرة والسمعة والشهرة وسعر الفائدة ذات تأثير مرتفع وتأتي في المرتبة الأولى.

- دراسة (عمر الحاج سعيد 2010-2011): دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الاقتصادية في الجزائر
هدف الباحث من هذه الدراسة هو تحديد المشكلات التي تواجه الاعتماد الإيجاري في الجزائر. واقترح وسائل للتغلب عليها والمجالات المستقبلية التي يمكن النشاط فيها. وتميزت الدراسة بتحليل موسع لمختلف المشاكل التي تواجهها صناعة الاعتماد الإيجاري في الجزائر. حيث تم التطرق إلى المشاكل القانونية وعلى رأسها إشهار عمليات الاعتماد الإيجاري. وكيفية استرداد الأصول في حالة تخلف المستأجر عن السداد. وفي المجال الضريبي احتساب الرسم على القيمة المضافة على كامل أقساط الإيجار وهو ما يشكل عبئا كبيرا على السيولة النقدية للمستأجر. إلى جانب المشاكل التي تواجه شركات الاعتماد الإيجاري في حالة كون المؤجر خارج الحدود خاصة في ما يتعلق بالقيود المفروضة على الصرف الأجنبي. ولم تقتصر الدراسة على عرض المشاكل وإنما تجاوزت ذلك إلى إقتراح جملة من المقترحات للتغلب على عقبات الاعتماد الإيجاري وآفاقه المستقبلية. من خلق بيئة قانونية مناسبة تحمي حقوق والتزامات أطراف العقد. وتشجيع إنشاء شركات الاعتماد الإيجاري.

- دراسة: (طالب خالدي 2010-2011) بعنوان (دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر)

عالجت هذه الدراسة واقع سوق الاعتماد الإيجاري في الجزائر وأهم مكوناته. مع تقييم مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توضيح أهم خصائصه. وحجم المبالغ المستثمرة في عقود الاعتماد الإيجاري. توصلت هذه الدراسة. إلى أنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة. فإن الاعتماد الإيجاري يبقى تقنية

الدورية للتخفيف من سوء الإستخدام أو الإهمال. وتقييم أفضل للقيمة المتبقية للأصل وتغطية أفضل للخسائر التي يمكن أن تلحق بالمؤجر.

- دراسة: (Filareto Marie-Christine, 2004) بعنوان:

(Les déterminants du taux débiteur exigé par le crédit bailleur: une étude empirique sur le marché français)
هذه الدراسة اهتمت بتحليل محددات معدل الفائدة المقترح من طرف المؤجر: دراسة تجريبية على السوق الفرنسي. من خلال الحصول على معلومات تخص 70 عقدا لتمويل مقدما من شركة اعتماد إيجاري. في الفترة الممتدة بين 01 جانفي و31 مارس 2000. في منطقة Pas-de-Calais & Picardie شمال فرنسا. أغلب عملاء الشركة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تم تنفيذ الإختبارات التجريبية من خلال دراسة المتغيرات المتمثلة في: نوعية الأصل الممول. وخطر المستأجر. ووفاء العميل للمؤجر. ومركز المؤجر في السوق.

وتوصلت إلى حساسية معدل الفائدة المقترح من طرف المؤجر إزاء الخطر المركب: خطر الأصل الممول. وخطر المستخدم. كما أن جودة الأصل الممول تقدر من خلال سرعة الإهلاك ونوعيتها.

- دراسة (طلحي سماح. 2006-2007) بعنوان: (قرض الإيجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

إهتمت هذه الدراسة بصيغة الاعتماد الإيجاري كحل لمعالجة المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال عرض تجربة الجزائر في مجال الاعتماد الإيجاري. وذلك بالإسقاط على عمل كل من بنك البركة الإسلامي. وشركة SALEM المختصة بالقرض الإيجاري الفلاحي. والشركة العربية للإيجار المالي ALC. حيث أبرزت هذه الدراسة مزايا مقدمة من طرف كل مول مع بعض التوصيات من أجل تحسين الخدمة. خاصة فيما يتعلق بالعملاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشجيع هذا التمويل في الجزائر بصفة عامة.

- دراسة (لمياء طاهر فرج محمد. 2010) بعنوان: (العوامل المؤثرة في قرارات الإستثمار لدى المؤجر: دراسة تطبيقية

على شركات التأجير التمويلي في مصر)
هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار لدى المؤجر. وذلك من خلال دراسة تطبيقية على شركات التأجير التمويلي في مصر. وقامت الباحثة بعرض قائمة استقصاء على مديري إدارة الإئتمان في 47 شركة للتأجير التمويلي في مصر كعينة للدراسة من 167 شركة عاملة في مجال التأجير.

الاعتماد الإيجاري كانت أكبر من القرض التقليدي. إلا أنه بعد إدخال الربح الناتج عن الاقتصاد في الضريبة أصبحت التكلفة أقل مما عليه سابقا. إلى جانب ذلك أضافت أوجه أخرى للمقارنة غير التكلفة تبرز بشكل جيد مزايا الاعتماد الإيجاري في الواقع العملي منها مدة الإيجار وسرعة العملية. والمصاريف والضمانات.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استقراء الدراسات السابقة يمكن إيجاز بعض الملاحظات. ومن بينها:

- تعد الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة في توضيح أهمية الاعتماد الإيجاري بشكل عام. والعوامل المؤثرة في قرار التأجير لدى المؤجر بشكل خاص. لكنها في الغالب تناولت بعض العوامل المؤثرة في قرار التأجير فقط. ولم تجمع كافة عناصر تقييم قرار التأجير لدى المؤجر بشكل متكامل في حد علمنا.
- أغلب الدراسات جاءت نظرية وصفية. غير مركزة على الجانب التطبيقي لقرار التأجير خاصة في الجزائر.
- تناولت أغلب الدراسات جانب الطلب على الاعتماد الإيجاري خاصة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بشكل أكبر من جانب العرض المتمثل في شركات الاعتماد الإيجاري.
- وأفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تصميم الدراسة ووضع فرضياتها وتحديد مشكلتها. ومناقشة نتائجها. أما أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة (في حدود علم الباحثين) فهو ما يلي:
- من أوائل الدراسات التي تناولت قرار منح الاعتماد الإيجاري في الشركات الجزائرية والعوامل المؤثرة فيه: واختيارها عينة من شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر العاصمة .
- جاءت هذه الدراسة في ظل الاهتمام المتزايد بالاعتماد الإيجاري من طرف الحكومة في الجزائر. من خلال دعم وإنشاء شركات الاعتماد الإيجاري العامة والخاصة .
- هذه الدراسة متخصصة في جانب واحد من الاعتماد الإيجاري والمتمثل في قرار التأجير لدى شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر مما يسمح لها بالتعمق في هذه النقطة المهمة. وإبرازها بشكل جيد .
- الاعتماد في الدراسة الميدانية على توزيع استبانات على شركات خاصة وعامة. كانت الإجابة عليها تتم وفق مقابلة شخصية من أجل احتراز الدقة في الوصول إلى المعلومة.

غير معروفة. وقليلة الإستعمال مقارنة بباقي أنواع التمويل ويعود ذلك إلى:

- عدم معرفة معظم المتعاملين الإقتصادية بالاعتماد الإيجاري .
- قلة المؤسسات المالية التي تقدم خدمات الاعتماد الإيجاري
- عدم تطبيق هذه الوسيلة التمويلية بكل خصائصها الوظيفية لأنها تمثل تمويلا كاملا ولا يتطلب تقديم ضمانات أو فرض شروط صعبة.

- دراسة: (Smaili Nabila, 2011-2012) بعنوان:

pratique de crédit-bail: analyse de la situation Algérienne

تعد هذه الدراسة من أشمل الدراسات التي اهتمت بالاعتماد الإيجاري في الجزائر. إذ إنها اهتمت بمختلف جوانبه المالية. القانونية والمحاسبية ومدى تطبيقها على أرض الواقع. كما اعتمدت على المقابلات مع مديري شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر. وعرض تقييمهم لوضع هذا التمويل في الجزائر ومدى تطوره. ولم تكتف بذلك فقط بل أيضا تم الاعتماد على مقابلات مع عينة من 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. في المعرض الدولي لجزائر Safex وذلك خلال الفترة 30 ماي/ 04 جوان 2009. وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- التوجه نحو الاعتماد الإيجاري سببه الرئيسي هو إرتفاع نسبة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وصعوبة الحصول على التمويل المصرفي. إذ إن تقريرا للبنك الدولي أفاد أن القطاع المصرفي يعد أولى العقبات التي يواجهها الإستثمار في الجزائر.
- حدائة سوق التأجير. إذ أن أكثر من 90% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل عينة الدراسة. أبدت جهلها بوجود صيغة الاعتماد الإيجاري.
- دراسة بن معاوي سميحة (2013-2014): أهمية الاعتماد الإيجاري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر
- تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة القرض الإيجاري في الجزائر ومدى إفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه الصيغة التمويلية. بالتطبيق على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد الإيجاري في الشركة العربية للإيجار المالي ALC. وتوصلت الدراسة من خلال مقارنة بين تكلفة التمويل بالاعتماد الإيجاري والتمويل بقرض بنكي تقليدي متوسط الأجل من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP BANQUE. إلى أن تكلفة

- الدراسة الميدانية

أداة الدراسة:

تضمنت استمارة الاستبيان 78 سؤالاً مقسماً على ثلاثة أقسام. الأول يشمل البيانات العامة وتضمنت 13 سؤالاً. أما القسم الثاني فمتعلق بالوثائق المطلوبة من طرف شركة الاعتماد الاجاري ويشمل 4 أسئلة. والقسم الأخير يضم 7 محاور من 61 سؤالاً كالاتي:

- المحور الأول: العوامل المتعلقة بالسمات الشخصية للمستأجر. ويضم 8 أسئلة.
 - المحور الثاني: العوامل المتعلقة بنشاط المستأجر. ويتكون 7 أسئلة.
 - المحور الثالث: العوامل المتعلقة بموضوع عملية التأجير. ويتكون من 8 أسئلة.
 - المحور الرابع: العوامل المتعلقة بالضمانات. ويشمل 8 أسئلة.
 - المحور الخامس: العوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الاجاري. ويضم 12 سؤالاً.
 - المحور السادس: العوامل المتعلقة بالمركز المالي للمستأجر. ويشمل 10 أسئلة.
 - المحور السابع: العوامل المتعلقة بالظروف القانونية الإقتصادية والسياسية. ويضم 8 أسئلة.
- وتم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale). الذي يحتمل خمس إجابات تأخذ شكل: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة. بحيث تكون دلالة المقياس كالاتي:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1-1,79	1,8-2,59	2,6-3,39	3,4-4,19	4,2-5

صدق وثبات الاستبانة: تم التأكد من الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق إختبار (كرونباخ ألفا). وكانت درجة الاتساق الداخلي 0,689 وهي تقترب من الواحد مما يدل على أن أداة القياس تتمتع بالثبات. كما يمكن حساب جذر معامل الثبات. وتكون النتيجة 0,83 وهي تقترب من الواحد إذا المقياس صادق.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0,689	61

تحليل نتائج الدراسة: بعد الاطلاع على نتائج الإستبيان التحصل عليها. ومعالجتها بإستخدام برنامج SPSS النسخة 20. وكذلك الاعتماد على المتوسطات

منهج الدراسة:

من أجل إنهاء مختلف تطلعات هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قصد استيعاب الإطار النظري. وفهم معالم الموضوع. مع إدراج أسلوب الدراسة الميدانية لتغطية الجانب التطبيقي من خلال إجراء الزيارات الميدانية لشركات الاعتماد الاجاري. وفي هذا الصدد تم الاعتماد على مصدرين أساسيين من البيانات اللازمة للدراسة:

- المصادر الثانوية: من خلال الاعتماد على الكتب والأبحاث والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة.

- المصادر الأولية: وتتمثل في البيانات التي جمعها بوساطة استبانة أعدت ووزعت على متخذي قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري من خلال مقابلة شفوية من أجل توضيح وتقديم الشروحات اللازمة عن الأسئلة المقدمة.

- مجتمع وعينة الدراسة: قرار التأجير هو قرار مركزي يتخذ في المقرات الرئيسية لشركات الاعتماد الاجاري دون الفروع والوكالات. هذه الأخيرة مهمتها في الأغلب قبول الملفات وتحويلها للمقرات الرئيسية لا غير. لذا يضم مجتمع الدراسة المشاركين جميعاً في عملية إتخاذ قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري العاملة في الجزائر العاصمة والبالغ عددها 7 شركات. أما العينة المثلة لهذا المجتمع فاختيرت بطريقة عشوائية أي تم توزيع الاستبانة على رؤساء المصالح والدوائر المختلفة. إضافة إلى موظفي الإئتمان التابعين لهم بالمقرات الرئيسية للشركات في الجزائر العاصمة. ولهم علاقة مباشرة بقرار التأجير وهم كالتالي:

- الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL.

- الجزائر إيجار .

- إيجار ليزينغ الجزائر IIA.

- الشركة المالية للاستثمار. المساهمة والتوظيف

.Sofinance

- الشركة العربية للإيجار المالي ALC.

وتم توزيع 25 استبانة عن طريق التسليم المباشر. كان نصيب كل شركة 5 استبانة باللغتين العربية والفرنسية. وتمت استعادة كامل الاستبانات الموزعة نتيجة استخدام المقابلة الشخصية.

- تستهدف شركات الاعتماد الاجباري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، التابعة للقطاع الخاص أو العام؛

- مدة الاجار للمنقولات تتراوح بين 2-5 سنوات، وللعقارات بين 5-7 سنوات .

- الحد الأدنى لحجم الاجار هو 5 مليون دج بإستثناء ALC إذ يبلغ 1 مليون دج. أما الحد الأقصى فهو محدد بنسبة 25% من الأموال الخاصة لدى جميع شركات الاعتماد الاجباري عينة الدراسة .

- يتخذ قرار التأجير من طرف لجنة متخصصة، غير أنه إذا كان حجم الاجار كبيرا يتدخل مجلس الإدارة في قرار التأجير، مثلاً لدى شركة ILA يتدخل مجلس الإدارة إذا فاق حجم الاجار 100 مليون دج .

- لتحليل وضعية المستأجر يطلب منه مجموعة من الوثائق تتراوح بين: الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول التدفقات النقدية، مصادقا عليها من مصلحة الضرائب وفي بعض الحالات تطلب أيضا مصادقة محافظ الحسابات، وذلك لـ 3 سنوات سابقة من غير شركة ALC إذ تشترط سنة بالنسبة للسيارات وسنتين لباقي العمليات، كما تشترط بعض الشركات دراسة تقنو إقتصادية وتقديرات مالية لسنوات قادمة .

- تهتم شركات الاعتماد الإيجاري في جميع القطاعات بإستثناء القطاع الفلاحي نظرا للمخاطر المرتفعة له، ويحتل الصدارة قطاع البناء والأشغال العمومية، يليه في ذلك قطاع الصناعة ثم النقل وأخيرا الخدمات، ويفسر ذلك توجهات الدولة في دعم البنية التحتية وهو ما أنعش قطاع البناء.

إختبار فرضيات الدراسة:

الإختبار فرضية الدراسة تم إجراء إختبار T-Test للعينه الواحدة ومقارنة قيمة (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (0,05) ودرجة حرية 24.

إذ تقضي قاعدة القرار قبول صحة فرضية العدم H_0 إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية، ورفض صحة فرضية العدم H_0 وقبول صحة الفرضية البديلة H_1 إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية. ملاحظة: قيمة t الجدولية 2,0639 عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية 24، مستوى الدلالة Sig (0,00).

● الفرضية الأولى H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجباري في الجزائر والعوامل المتعلقة بالسّمات الشخصية للمستأجر عند مستوى دلالة إحصائية ($0,05 \leq \alpha$).

الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، إلى جانب إختبار (t-test) تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

1. تحليل المعلومات الشخصية لأفراد العينة:

الجدول رقم (1):

البيانات الشخصية

الصفة	البيان	العدد	النسبة
	1-3 سنوات	11	44%
الخبرة	4-6 سنوات	4	16%
	7-13 سنة	10	40%
	ليسانس	13	52%
المؤهل العلمي	ماستر	8	32%
	ماجستير	4	16%
	علوم قانونية	3	12%
التخصص العلمي	إدارة أعمال	9	36%
	مالية، بنوك ومحاسبة	13	52%
	مسؤول مصلحة	12	48%
المسمى الوظيفي	موظف إئتمان	13	52%

يستخلص من الجدول السابق أن أفراد عينة الدراسة جُمع بين الخبرة العالية بـ 40%، والمتوسطة بـ 16%، والخبرة القليلة بـ 44%، مما يشكل توازنا يسمح بتبادل الخبرات، ومعظم خبرة أفراد عينة الدراسة في مجال البنوك.

كما أن كل أفراد العينة ذوو مستوى جامعي، يغلب على تخصصهم العلمي مجال المالية، والبنوك والمحاسبة بنسبة 52%، ويمثل 48% من أفراد رؤساء مصالح: الدراسات، والإلتزامات، والقانونية، والمالية والمحاسبة، والتحصيل... والتي تختلف تسميتها من شركة إلى أخرى وهم المشاركون الرئيسيون في صنع قرار التأجير، و52% منهم موظفو إئتمان تابعون للمصالح السابقة.

2. تحليل المعلومات المتعلقة بالاعتماد الاجباري في الشركات عينة الدراسة:

- تقدم كل شركات الاعتماد الاجباري عينة الدراسة الاعتماد الاجباري التمويلي، المحلي، للمنقولات، بينما تنفرد كل من ILA & SNL & ALC بالاعتماد الاجباري للعقارات:

- القسط الأول يصل إلى أكثر من 30% من قيمة الأصل الممول، بالنسبة للمؤسسات الجديدة (الجزائر إيجار المتعامل الوحيد مع المؤسسات الجديدة)، أما بالنسبة للمؤسسات القائمة فهو يتراوح بين 10%-30% من قيمة الأصل الممول:

H₁: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر وبين العوامل المتعلقة بالسمات الشخصية للمستأجر عند مستوى دلالة إحصائية (α ≤ 0,05).

الجدول رقم (2):

العوامل المتعلقة بالسمات الشخصية للمستأجر

الإيضاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	قيمة t
1 تهتم شركة الاعتماد الاجاري بالعوامل المميزة لشخصية المستأجر مثل درجة الثقافة، المستوى الدراسي، العمر... إلخ.	3,88	0,52	موافق	8,365
2 تعد خبرة المستأجر السابقة مهمة بالنسبة لشركة الاعتماد الاجاري.	4,04	1,05	موافق	4,90
3 قيام المستأجر بإدارة مشروعه بنفسه له تأثير جيد على قرار التأجير.	3,72	0,84	موافق	4,27
4 يستفهم عن مدى إلتزام المستأجر بالتزاماته مع الآخرين (دائرة الضرائب، التأمينات، البنوك التي يتعامل معها...).	4,88	0,33	موافق بشدة	28,34
5 البيانات المضللة للمستأجر تؤدي إلى عرقلة أو إنهاء عملية التأجير.	4,60	0,5	موافق بشدة	16,0
6 يتم الاستعلام من مركزية المخاطر ببنك الجزائر حول وضعية المستأجر والتزاماته مع مؤسسات مالية أخرى.	4,92	0,27	موافق بشدة	34,67
7 تؤثر العلاقات الشخصية بين موظف الائتمان والمستأجر على قرار التأجير.	1,48	0,71	غير موافق بشدة	-10,64
8 كون المستأجر عميل سابق فهذا يؤثر على قرار التأجير.	3,84	1,02	موافق	4,08
م	3,92	0,65	موافق	22,94

من خلال الجدول رقم (2) يمكن التوصل إلى ما يلي:

على قرار التأجير) في المرتبة الأخيرة وهذا يدل أن عملية إتخاذ قرار التأجير موضوعية بحتة بعيدة عن المحسوبية والعلاقات الشخصية.

- أغلب العوامل المتعلقة بالسمات الشخصية للمستأجر تلعب دورا مهما في قرار التأجير. حيث بلغ الوسط الحسابي 3.92، وهو أعلى من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3) وبتانحراف معياري قدره 0.659. وهو يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي وبنسبة تأييد بلغت 78.4%. كما تشير النتائج الموضحة أعلاه أن قيمة (t) المحسوبة والبالغة 22,940 أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 2.06. كما أن قيمة مستوى الدلالة Sig والبالغة (0.0) أقل من (0.05)، عدا عامل واحد وهو العلاقة الشخصية بين المستأجر وموظف الائتمان، أي بلغ المتوسط الحسابي 1,48 وهو أقل من القيمة الحرجة (3)، وقيمة (t) المحسوبة والبالغة -10,64 سالبة واقل من القيمة الجدولية وبالتالي لا يؤثر على قرار التأجير.

- يمكن ترتيب باقي العوامل من حيث الأهمية إلى: إلتزامات المستأجر مع الآخرين، والنزاهة، والخبرة، والشخصية، والتعامل السابق، والوفاء لشركة التأجير، وأخيرا من العوامل الداخلة في قرار التأجير شكل التسيير والمسؤول عنه في المؤسسة.

- ومن خلال هذه النتائج يجب رفض الفرضية H₀. وقبول الفرضية البديلة H₁. أي أن عينة الدراسة ترى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير والسمات الشخصية للمستأجر.

• الفرضية الثانية: H₀: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد في الجزائر ونشاط المستأجر عند مستوى دلالة إحصائية (α ≤ 0,05).

- H₁: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر وبين نشاط المستأجر عند مستوى دلالة إحصائية (α ≤ 0,05).

- الوزن النسبي لهذه السمات فرادى يتفاوت ضمن مدى تتراوح أوساطه الحسابية بين 4,92 لاستعلام شركة التأجير من مركزية المخاطر حول وضعية المستأجر والتزاماته في المرتبة الأولى وأهم عامل، إلى 1,48 (تؤثر العلاقات الشخصية بين موظف الائتمان والمستأجر

الجدول رقم(3):

العوامل المتعلقة بنشاط المستأجر.

الايضاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	قيمة t
1 تهتم شركة الاعتماد الاجباري بنوع القطاع الذي يعمل فيه المستأجر ومركزه التنافسي.	4,68	0,47	موافق بشدة	17,64
2 الشركات ذات المسؤولية غير المحدودة حظي بقبول أكثر من الشركات الأخرى لقدرة شركة الاعتماد الاجباري الرجوع حتى إلى أموال أصحابها الخاصة.	2,12	0,97	غير موافق	-4,53
3 الشكل القانوني للمؤسسة لا يأخذ في الحسبان عند إتخاذ قرار التأجير.	4,24	1,01	موافق بشدة	6,12
4 دخول المستأجر في نشاط جديد يؤثر في قرار التأجير.	4,08	0,64	موافق	8,43
5 النشاطات المدعومة من طرف الدولة حظي بالأولوية لدى شركات الاعتماد الاجباري.	3,24	1,16	محايد	1,03
6 المؤسسات التي تمارس نشاطات مبتكرة تدخل في اهتمامات شركة الاعتماد الاجباري	2,08	1,03	غير موافق بشدة	-4,43
7 تهتم شركة الاعتماد الاجباري بقبول السوق لنشاط المستأجر.	4,44	0,58	موافق بشدة	12,34
م /	3,55	0,84	موافق	9,03

آراء عينة الدراسة أخذت موقفا حياديا فيما يتعلق بالنشاطات المدعومة من طرف الدولة خاصة وأن أغلب العينة المستجوبة تابعة للقطاع العمومي.

أما النشاطات الابتكارية للمستأجرين المحتملين فتخرج من اهتمامات متخذي قرار التأجير نتيجة إرتفاع درجة المخاطرة. ومن خلال هذه النتيجة يمكن رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 .

- الفرضية الثالثة: H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجباري في الجزائر وموضوع عملية التأجير عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0,05)$.

- H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجباري في الجزائر وموضوع عملية التأجير عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0,05)$.

عبرت عينة الدراسة على موافقتها على أن نشاط المستأجر له مدلول في قرار التأجير. بمتوسط حسابي 3,55 وانحراف معياري قدره 0,84 وهو يدل على تمركز قيم إجابات أفراد العينة حول وسطها الحسابي وبنسبة تأييد بلغت 71%.

وبناء على قيم (t) المحسوبة 9,03 وهي أكبر من القيمة الجدولية، والتي أظهرت أهمية تأثير عامل نشاط المستأجر على قرار التأجير. حيث يعد نوع القطاع الذي ينشط فيه المستأجر ومركزه التنافسي أهم عنصر بمتوسط حسابي 4,68 وانحراف معياري 0,47 وقيمة (t) 17,64. أما ما خرج عن هذا العامل فهو الشكل القانوني الذي يتخذه المستأجر في مزاولة نشاطه بمتوسط حسابي 2,12 وانحراف معياري قدره 0,97 وقيمة (t) -4,53.

كما أن قبول نشاط المستأجر في السوق كثاني أهم عنصر. يليه في ذلك توسع نشاط المستأجر في مجالات جديدة أو في المجال نفسه. يأخذ بهم في قرار التأجير. مع أن

الجدول رقم(4):

العوامل المتعلقة بموضوع عملية التأجير. ويتكون من 8 أسئلة.

الايضاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	قيمة t
1 يشترط في الأصل الممول أن يكون جديدا وغير مستعمل من قبل.	4,84	0,37	موافق بشدة	24,58
2 لا بد للأصل الممول أن يدخل في النشاط العملي للمستأجر وليس النشاط الشخصي.	4,88	0,33	موافق بشدة	28,34
3 يهتلك الأصل موضوع الاعتماد الاجباري بجدول متطابق مع جدول الاجارات.	4,68	0,69	موافق بشدة	12,16
4 تحبذ شركة الاعتماد الاجباري طلبات إقتناء أصول ذات تكنولوجيا عالية.	1,76	0,83	غير موافق بشدة	-7,46
5 القيمة المتبقية للأصل الممول غير ثابتة وتتم مراجعتها في نهاية العقد	1,60	0,86	غير موافق بشدة	-8,08

الايضاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	قيمة t
6 توفر الأصل الممول على التراب الوطني يغني عن استيراده من الخارج.	3,96	1,59	موافق	3,01
7 يفرض على المستأجر تأمين إجباري للأصل الممول.	4,52	0,91	موافق بشدة	8,27
8 لا يسمح للمستأجر التصرف في الأصل الممول بالرهن أو البيع أو الكراء أو نقله خارج التراب الوطني خلال فترة الايجار.	4,72	0,45	موافق بشدة	18,76
م	3,87	0,75	موافق	11,31

للأصل الممول. وقد أكدت آراء أغلبية عينة الدراسة على أن وجود الأصل الممول على التراب الوطني يغني عن استيراده. نلاحظ أن قيم (t) المحسوبة بلغت 11,316، وهي أكبر من القيمة الجدولية. وبناء على التحليل السابق يمكن قبول الفرضية H_1 ورفض الفرضية الصفرية.

• الفرضية الرابعة: H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر وبين الضمانات عند مستوى دلالة إحصائية $(0.05 \leq 0)$.

- H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر وبين الضمانات عند مستوى دلالة إحصائية $(0.05 \leq 0)$.

من خلال الجدول رقم (4) فإنه يمكن التوصل إلى ما يلي:

جميع بنود موضوع عملية التأجير تأثرت بدرجة معتبرة وفق قرار التأجير. إذ أن متوسطها الحسابي يقدر 3.87 وهو أكبر من القيمة المرجحة 3. وانحراف معياري قدره 0,75 وبنسبة تأييد 77,4% ويحتل عامل دخول الأصل الممول في النشاط الفعلي للمؤجر بمتوسط حسابي 4,88 وانحراف معياري 0,33 كأهم عنصر في التأثير على قرار التأجير.

كما يشترط أن يكون الأصل جديدا وغير مستعمل. وبقاء الأصل الممول ملكا للمؤجر ولا يسمح للمستأجر التصرف به إلا بما يسمح به العقد. وبهتلك الأصل الممول بجدول متطابق مع جدول الايجارات حتى مع اختلاف العمر القانوني للأصل الممول مع مدة التأجير كميزة ممنوحة لشركات الاعتماد الاجاري. إضافة إلى فرض تأمين إجباري

الجدول (5):

العوامل المتعلقة بالضمانات. ويشمل 8 أسئلة.

الايضاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	قيمة t
1 تعد الأصول الممولة الضمان الوحيد لشركة الاعتماد الاجاري.	1,44	1,33	غير موافق بشدة	-7,77
2 هناك تمييز في طلب الضمان من المستأجر حسب جدارته الائتمانية.	3,48	1,12	موافق	2,13
3 مهما كانت وضعية المستأجر المالية فلا بد من تقديم ضمانات لشركة الاعتماد الاجاري	2,58	1,35	غير موافق	-1,47
4 يشترط ضمان عملية التأجير من طرف هيئات تابعة للدولة متخصصة في ذلك.	3,88	0,72	موافق	6,06
5 الحصول على تفويض صريح من المستأجر لاقتطاع المبالغ المستحقة من حسابه.	3,64	1,15	موافق	2,78
6 الحصول على إمضاء سلسلة من أوامر الدفع لتغطية كامل مصاريف عملية التأجير.	4,16	1,10	موافق	5,24
7 تقبل الكفالة الشخصية كضمان.	4,62	1,03	موافق بشدة	5,20
8 تلجأ شركة الاعتماد الاجاري إلى التأمين الشامل ضد مخاطر الائتمان عن طريق إبرام عقود مع شركات التأمين لتجنب مخاطر عدم السداد من قبل المستأجرين.	3,28	1,27	محايد	1,09
م	3,41	1,09	موافق	3,081

المتعلقة بالضمانات تلعب دورا مهما إتخاذ قرار التأجير. حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,41 وبنحرف معياري قدره

من خلال الجدول رقم (5) فإنه يمكن التوصل إلى ما يلي:
عبرت عينة الدراسة على موافقتها في أن العوامل

كما تم تسجيل 3,08 لقيمة (t) المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية، ومنه يمكن قبول الفرضية H1 ورفض الفرضية الصفرية.

● الفرضية الخامسة: H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر والعوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الإيجاري عند مستوى دلالة إحصائية ($0.05 \leq 0$).

- H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر والعوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الإيجاري عند مستوى دلالة إحصائية ($0.05 \leq 0$).

1,09 وبنسبة تأييد بلغت 68.2%. لكن الوزن النسبي لهذه السمات فرادي يتفاوت ضمن مدى تتراوح أوساطه الحسابية بين 4,62 لقبول الكفالة الشخصية كضمان في المرتبة الأولى. و1,44 (تعد الأصول الممولة الضمان الوحيد لشركة الاعتماد الإيجاري) في المرتبة الأخيرة.

إضافة إلى الكفالة الشخصية تعتمد شركة الاعتماد الإيجاري أيضا بالترتيب على ضمانات مختلفة على شكل سلسلة من أوامر الدفع. وضمان من طرف هيئات تابعة للدولة متخصصة في ذلك. وتفويض صريح من المستأجر لاقطاع المبالغ المستحقة من حسابه. ووتحدد الجدارة الائتمانية للمستأجر درجة الضمانات المطلوبة من طرف كل مستأجر.

ومع ذلك لا تلجأ شركات الاعتماد الإيجاري عينة الدراسة على تأمين عقود الإيجار ضد خطر التخلف عن السداد.

الجدول رقم (6):

العوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الإيجاري. ويضم 12 سؤالاً.

الإيضاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	قيمة t
1 السياسة الائتمانية لشركة الاعتماد الإيجاري قواعد ومبادئ متعارف عليها فقط.	1,44	0,58	غير موافق بشدة	-13,3
2 السياسة الائتمانية واضحة ومكتوبة تبرز المبادئ وأهداف الشركة في التعامل.	4,84	0,37	موافق بشدة	24,58
3 السياسة الائتمانية المتبعة مستمدة كلياً من سياسة المساهمين.	2,24	1,33	غير موافق	-2,85
4 السياسة الائتمانية تميز بين السياسة الائتمانية للمساهمين وخصائص عملية التأجير.	4,24	0,92	موافق بشدة	6,69
5 حجم التمويل الممنوح للمستأجرين مسقف.	3,68	1,51	موافق	2,23
6 تسعى شركة الاعتماد الإيجاري إلى تقديم أصناف إضافية من الاعتماد الإيجاري.	4,48	0,58	موافق بشدة	12,62
7 تعتمد السياسة الائتمانية على درجة السيولة المتوفرة وقدرتها على توظيفها واحتياجاتها لها في الأجل القصير والطويل ونسبة السداد من طرف المستأجرين.	4,32	0,69	موافق بشدة	9,56
8 السياسة الائتمانية لشركة الاعتماد الإيجاري قابلة للتغيير وفق متطلبات السوق.	4,32	0,47	موافق بشدة	13,86
9 يستعان الكوادر بالبشرية المؤهلة والمدربة في اتخاذ قرار التأجير.	4,36	0,56	موافق بشدة	11,95
10 هناك توجه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة في السياسة الائتمانية.	4,04	0,88	موافق	5,85
11 يتم تحديد معدل الفائدة عن كل عملية تأجير وفق تكاليفها والمخاطرة المرتبطة بها.	4,24	0,92	موافق بشدة	6,69
12 الزيارات الميدانية للمستأجر أساسية بعد منح الاعتماد الإيجاري.	4,44	0,76	موافق بشدة	9,37
م	3,88	0,80	موافق	13,85

77.6%. كما عبرت عينة الدراسة على أن السياسة الائتمانية لشركات الاعتماد الإيجاري كأهم عامل في قرار التأجير. بمتوسط حسابي 4,84 وانحراف معياري قدره 0,37.

من خلال الجدول رقم (6) تم التوصل إلى: أغلبية العوامل المتعلقة بشركة الاعتماد الإيجاري تدخل بشكل فعال في التأثير على قرار التأجير بمتوسط حسابي 3,88 . وانحراف معياري قدره 0,80 وبنسبة تأييد

- الإمكانات المالية التي تتوافر عليها شركات الاعتماد الاجاري محدودة نسبيا. فيؤثر ذلك على سياستها الإئتمانية ويفسر توجهها نحو تمويل العقود قصيرة الأجل والمشاريع منخفضة المخاطر.

• الفرضية السادسة: H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر وبين المركز المالي للمستأجر عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0,05)$.

- H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الاجاري في الجزائر والمركز المالي للمستأجر عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0,05)$.

وتتبع شركة الاعتماد الاجاري كعوامل أخرى حسب الأهمية بالترتيب: تقديم أصناف إضافية من الاعتماد الاجاري، والزيارات الميدانية للمستأجر، وإشراك الكوادر البشرية المؤهلة في قرار التأجير. كما تؤثر متطلبات السوق وإمكانات المؤجر على منح الاعتماد الاجاري، وإعتماد سياسة ائتمانية تراعي خصائص عملية التأجير، وإقتراح معدل فائدة سلمي يراعي المخاطر المرتبطة بكل عملية تأجير. وهذه العناصر أجهت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة عليها. ثم بدرجة الموافق فيما يتعلق لكل من توجه شركة الاعتماد الاجاري نحو المساهمة في تحقيق الأهداف الإقتصادية للدولة، وتحديد سقف للتمويل الممنوح، وبناء على قيم (t) المحسوبة والمقدرة بـ 13,85 وهي أكبر من القيمة الجدولية يمكن قبول الفرضية H1 ورفض الفرضية الصفرية.

المجدول رقم (7):

العوامل المتعلقة بالمركز المالي للمستأجر. ويشمل 10 أسئلة.

الإيضاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	قيمة t
1 لا بد أن يكون المستأجر في وضعية مالية جيدة من أجل التعامل معه.	4,72	0,45	موافق بشدة	18,76
2 تتعامل شركة الاعتماد الاجاري مع مستأجر ذي وضعية مالية ضعيفة في حال كان إستخدامه للأصل الممول (تقديراته المالية المستقبلية) يسمح له بتحقيق تدفقات نقدية مستقبلية معتبرة.	4,12	1,23	موافق	4,53
3 يتم تحليل البيانات المالية السابقة للمستأجر إضافة إلى تقدير وضعه المالي المستقبلي.	4,56	0,76	موافق بشدة	10,15
4 يتم تحليل الفوائض المالية الختامية للمستأجر من خلال مؤشرات السيولة وأفاق النمو لديه.	4,56	0,58	موافق بشدة	13,37
5 طريقة التنقيط Method de scoring معتمدة من طرف شركة الاعتماد الاجاري.	2,24	1,23	غير موافق	-3,07
6 يتم منح عقد الاجار على أساس التدفقات النقدية للمستأجر وليس على أساس تاريخه الائتماني (وضعيته المالية السابقة)	3,72	0,73	موافق	4,88
7 تقيس شركة الاعتماد الاجاري قدرة المستأجر على سداد خصومه المتداولة من خلال أصوله المتداولة.	2,92	1,15	محايد	-3,47
8 يتم التأكد من مدى قدرة المستأجر على تغطية الفوائد المستحقة عليه من صافي أرباحه.	3,72	0,79	موافق	4,54
9 تمتع المستأجر برأس مال مرتفع نسبيا. ويعد عاملا مشجعا على منحه الائتمان الاجاري	3,84	0,68	موافق	6,10
10 ضرورة كفاية المصادر الذاتية لسداد التزامات المستأجر في حالة الإعسار.	4,24	0,83	موافق بشدة	7,46
/	3,86	0,84	موافق	15,87

من خلال المجدول رقم (7) تم التوصل إلى:

في هذا المحور بمتوسط حسابي 4,72 وانحراف معياري 0,45. وترتب العناصر الأخرى المتعلقة بعامل المركز المالي للمستأجر كالتالي: تحليل الوضعية المالية السابقة للمستأجر، واللاحقة منها من خلال المؤشرات المالية المعتادة، ثم كفاية المصادر الذاتية للمستأجر في حالة الإعسار. وهذه العناصر تأخذ درجة موافقة بشدة من طرف عينة الدراسة، ثم بدرجة موافق تأتي كل من تأثير

يوضح المجدول أعلاه أن عينة الدراسة وافقت على اعتبار المركز المالي للمستأجر كعامل مؤثر في قرار التأجير بمتوسط حسابي 3,86، والانحراف المعياري 0,84، وبنسبة تأييد 77,2%. كما نلاحظ توافق الآراء في ضرورة الوضعية المالية الجيدة للمستأجر من أجل التعامل معه كأهم عامل

● الفرضية السابعة: H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر والظروف القانونية، والاقتصادية والسياسية عند مستوى دلالة إحصائية ($0.05 \leq 0$).

- H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري في الجزائر والظروف القانونية، الاقتصادية والسياسية عند مستوى دلالة إحصائية ($0.05 \leq 0$).

التقديرات المستقبلية الإيجابية للمستأجر المشكوك فيه على قرار التأجير وأيضا ارتفاع رأس مال المستأجر وتدفقاته المستقبلية، والتركيز على السيولة الذاتية المتدفقة من أعمال المشروع المطلوب تمويله بالاعتماد الإيجاري لتغطية التكاليف.

قيمة (t) المحسوبة 15,87 وهي أكبر من القيمة الجدولية وعليه يتم قبول الفرضية H_1 ورفض الفرضية الصفرية.

الجدول رقم (8):

العوامل المتعلقة بالظروف القانونية، الاقتصادية والسياسية، ويضم 8 أسئلة.

الإيضاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	قيمة t
1 تعتمد شركة الاعتماد الإيجاري على التخطيط والتنبيه بالوضع الاقتصادي في اتخاذ قرار التأجير.	4,04	1,01	موافق	5,09
2 تدخل الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه المستأجر من حيث درجة المنافسة والتطور التكنولوجي ومدى تكيف العميل مع هذه التطورات في اهتمامات شركة الاعتماد الإيجاري .	4,44	0,50	موافق بشدة	14,21
3 يرفض التعامل مع موردين للمستأجر. يكون نشاطهم في مناطق مضطربة وغير مستقرة سياسيا.	4,6	0,57	موافق بشدة	13,85
4 غياب السوق الثانوية (الموازية) يؤثر في قرار التأجير.	4,20	0,50	موافق بشدة	12,0
5 يؤخذ بقرارات بنك الجزائر والجهات الإشرافية النقدية في عملية التأجير.	4,64	0,56	موافق بشدة	14,42
6 نجاعة أو بطء النظام القضائي يدخل في قرار التأجير	4,28	0,84	موافق بشدة	7,59
7 يوجد لدى شركة الاعتماد الإيجاري نظام لمعالجة التغيرات الواردة في عملية التأجير يوضح بصورة دقيقة الإجراءات المقرر اتخاذها إزاء كل ضرر يمس مصلحتها.	3,80	1,0	موافق	4,0
8 تحليل نظم المصرف تعتبر إجراء ضروري للتأكد من مطابقتها مع أدوات التغطية المالية لخطر الصرف المعتمدة في حالة كان المورد أجنبيا.	3,84	0,98	موافق	4,25
م	4,23	0,75	موافق بشدة	13,16

خاتمة:

نتائج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها، كشفت نتائج الاختبارات المستخدمة في دراسة العوامل المحددة لقرار التأجير في شركات الاعتماد الإيجاري إلى ما يلي:

1. يحتل قطاع النقل والبناء والأشغال العمومية أهمية بالغة في تعاملات أغلب شركات الاعتماد الإيجاري، وذلك يعود لسببين، انتعاش هذا القطاع هذا من جهة، ووجود سوق ثانوية تسمح للمؤجر باسترداد أمواله في حالة التخلف عن السداد من خلال بيع الأصول الممول، وهذا ما تفتقره المعدات الخاصة (مثل المعدات الطبية). لذا نجد المؤجر يفرض شروطا أكثر صرامة مقارنة بالمعدات التي

يوضح الجدول رقم (8) آراء عينة الدراسة حول المحور الأخير بعنوان (العوامل المتعلقة بالظروف القانونية، الاقتصادية والسياسية)، إذ نجد قبول من طرفها في أهمية هذه العوامل في قرار التأجير بمتوسط حسابي 4,23، وانحراف معياري 0,75 وبنسبة تأييد 84,6%. وتعد القرارات الصادرة من بنك الجزائر والجهات الإشرافية أهم عامل يؤخذ به بمتوسط حسابي 4,64 وبانحراف معياري 0,56. وحل في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3,80 وانحراف معياري قدره 1. في ما يخص وجود نظام من عدمه لمعالجة التغيرات الواردة في عملية التأجير يوضح بصورة دقيقة الإجراءات المقرر اتخاذها إزاء كل ضرر يمس مصلحتها، وبالرجوع إلى قيمة (t) المحسوبة والمقدرة بـ 13,16 وهي أكبر من القيمة الجدولية، نقبل الفرضية H_1 ورفض الفرضية الصفرية.

6. الترتيب العام للعوامل المتعلقة بالسّمات الشخصية للمستأجر المؤثرة في قرار التأجير وفقا لآراء عينة الدراسة. في المرتبة الأولى مدى إلتزام المستأجر بالتزاماته المالية مع مؤسسات مالية أخرى بنسبة 98.4%. ومن ثم التزمه مع مصلحة الضرائب والتأمينات بنسبة 97.6%. ومن بعده صحة المعلومات المقدمة من طرف المستأجر عن كامل وضعيته بنسبة 92%. يليها خبرة المستأجر بنسبة 80.8%. كما أن ثقافة المستأجر والمستوى الدراسي وما يوافقها من ميزات لشخصية المستأجر تؤثر في قرار التأجير بنسبة 77.6%. إلى جانب تأثير كون المالك هو ذاته المسير للمؤسسة المستأجرة بنسبة 74.4%. وقد تم رفض العلاقة الشخصية بين موظف الإئتمان والمستأجر كعامل مؤثر في قرار التأجير.
7. جاء في مقدمة العوامل المرتبطة بشركة الاعتماد الاجاري المؤثرة في قرار التأجير السياسة الإئتمانية المتبعة من طرفها كأهم عامل بنسبة 96.8%. هذه الأخيرة مستمدة من سياسة المساهمين وخصائص عملية التأجير وفي الأغلب تبرز مبادئ وأهداف الشركة في التعامل. إلى الجانب الاعتماد على كادر بشري مؤهل وتمكين فلسفة ملكية الأصل المؤجر لشركة الاعتماد الاجاري من خلال الزيارات الميدانية للمستأجر والتأكد من سلامة الأصل الممول. كما أن السياسة الإئتمانية لشركة الاعتماد الاجاري يحددها درجة السيولة المتوفرة في الأجل القصير والطويل ونسبة السداد من طرف المستأجرين ومتطلبات السوق بما فيها توجهات الدولة الاقتصادية.
8. موضوع عملية التأجير كمؤثر في قرار التأجير يضم جوانب عدة من أهمها أن يكون الأصل الممول موجها لتمويل النشاط العملي للمستأجر وليس الشخصي 97.6%. كما لا يجوز للمستأجر التصرف فيه إلا بما يسمح به القانون وإمضاء تعهد بذلك وإجبارية تأمينه. كما أن شركات الاعتماد الاجاري تتجنب الأصول ذات التكنولوجيا العالية للمخاطر المصاحبة لها وتحدد القيمة المتبقية في بداية العقد.
9. وجود المستأجر في مركز مالي جيد يعد الخطوة الأولى الواجب تحصيلها لعرض ملفه للمناقشة حول منحه الاعتماد الاجاري بنسبة 94.4%. ويتعلق الأمر بسنوات سابقة حتى ثلاث سنوات حيث يجرى تحليل مالي معمق مع نظرة استشرافية عن الوضعية المالية المستقبلية. وقدرة المستأجر على سداد إلتزاماته إلتزامات شركة الاعتماد الاجاري. لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الاستثناءات الخاصة بالمستأجرين المتعامل معهم من قبل في حدود
- تمتلك سوق ثانوية منتعشة. كمثال يطلب سنة نشاط فقط بالنسبة للسيارات و3 سنوات لباقي المعدات.
2. صياغة قرار التأجير لا يختلف كثيرا عن أي قرار إئتماني. ما يميزه هو خصوصيات الاعتماد الاجاري خاصة فيما يتعلق ببقاء ملكية الأصل الممول للمؤجر. غير أن هذا لا يمنع من طلب ضمانات مكملة كأي إئتمان بنكي.
3. رغم ملكية المؤجر للأصل الممول لكن هذا غير كاف من أجل تقليل المخاطر. نظرا لثقل النظام القضائي والذي لا يسمح بحماية كاملة لحق المؤجر في استرداد الأصل دون تحمله لخسائر في حالة تخلف المستأجر عن السداد.
4. وجود تخوف من الأنشطة الجديدة التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية وتأثيرها على قرار التأجير لكونها تتطلب من الشركة معرفة بحوثيات النشاط أو التكنولوجيا الجديدة. وكيفية التعامل معها لأنه في الأخير يكون الأصل الممول ملكا لشركة الاعتماد الاجاري وليس للمستأجر إضافة إلى متابعة دائمة. وتكون الخبرة مهمة جدا في هذه التعاملات غير أنها قليلة. وهو ما يدفع بالمؤجر إلى إتخاذ قرار بالرفض أو فرض شروط إضافية.
5. تحتل العوامل المتعلقة بالظروف القانونية. والإقتصادية والسياسية المرتبة الأولى من حيث درجة التأثير في قرار التأجير. وعلى رأسها القرارات الصادرة من بنك الجزائر والجهات الإشرافية بنسبة 92.8%. وفي المرتبة الثانية الوضع السياسي والأمني للمورد. أو المستأجر بنسبة 92%. يليه المنافسة والتطور التكنولوجي في قطاع عمل المستأجر بنسبة 88.8%. ومن ثم نجاعة النظام القضائي في حل النزاعات الناشئة بين أطراف العقود بنسبة 85.6%. كما أن توفر أو غياب سوق ثانوية لبيع الأصول الممولة بسهولة يؤثر في قرار التأجير بنسبة 84%. وفي الإجمال يمكن إرجاع المكانة المهمة لهذه العوامل في قرار التأجير إلى الوضع الاقتصادي في الجزائر ككل. كالتغييرات المتكررة والمتلاحقة للقوانين الخاصة باستيراد العتاد المنقول وبالضبط السيارات. والتي تحتل حيزا كبيرا في محفظة التأجير لدى مختلف شركات الاعتماد الاجاري. وفي الإجمال هناك تدخل واسع للدولة في مختلف أنحاء الحياة الاقتصادية إضافة إلى امتلاكها أو مشاركتها في إنشاء شركات الاعتماد الاجاري هذا الأمر وإن كان له أثر إيجابي خاصة في المرحلة الأولى لتدعيم سوق الاعتماد الاجاري إلا أنه يمكن أن يمنع من وجود منافسة عادلة بين القطاع الخاص والعام في المستقبل.

المتاحة لمختلف المؤسسات بشروط ميسرة. وتمثل أهم هذه التوصيات في الآتي:

الجهات الرسمية منوطة بمسؤولية دعم الاعتماد الإيجاري في الجزائر، مما يسمح بتطويره وتوسيع قاعدة مستخدميه سواء من خلال:

1. تغذية القوانين الخاصة بالاعتماد الإيجاري، خاصة فيما يتعلق بضمان حقوق الدائنين في حالة الإخلال بشروط التعاقد الذي يفرض إلى إجراءات قضائية طويلة ومعقدة، وتوفير الحماية القانونية لشركات الاعتماد الإيجاري خاصة عند استيراد الأصول الرأسمالية من الخارج.

2. التطرق إلى الجوانب التطبيقية للاعتماد الإيجاري، مثل ميكانيزمات القيمة المتبقية، والأقساط، وكيفية حساب الاهتلاكات، وتكاليف العملية، وعملية إشهارة وأثر إنتهاء عقد البيع على عقد الاعتماد الإيجاري.

3. ركزت أغلب القوانين على حقوق شركات الاعتماد الإيجاري بشكل موسع مقارنة بحقوق المستأجر الذي عد حيازته للأصل الممول والانتفاع به دون تملكه ميزة وحقا وضمانا كافيا.

4. تأهيل النظام المالي والبنكي الجزائري وتحديثه، وتحفيزه على تبني الاعتماد الإيجاري ضمن خدماته وتشجيع دخول شركات الاعتماد الإيجاري إلى سوق الأوراق المالية، لقيام شركات الاعتماد الإيجاري وتوسع نشاطها لا بد من أن يكون قرار التأجير مبنيا على أسس سليمة، وإجراءات احترازية تضمن حقوقها وعلى رأسها:

5. ضرورة طلب معلومات دورية من المستأجر لمعرفة وضعه المالي وقياس احتمال التخلف عن السداد، بمعنى أن يكون تقييم لوضعية المستأجر قبل وبعد عملية منح الاعتماد الإيجاري.

6. إعطاء العوامل غير المالية نصيبها في قرار التأجير خاصة شخصية المستأجر، ومستواه الثقافي، والمبادرة، والقيادة وغيرها من الصفات التي تثبت أن هذا المستأجر قادر على الوفاء بالتزاماته في مختلف الظروف.

7. تكوين كادر بشري مؤهل ومتخصص في الاعتماد الإيجاري، ودمجهم في برامج تدريبية متخصصة لتحسين مستوياتهم، إلى جانب الاهتمام بوضع إجراءات عمل مكتوبة تكون مرشدا للموظفين في اتخاذ قرار تأجير سليم:

8. استحداث مناصب لموظفين استشاريين ذوي خبرة، لتقديم الإرشاد فيما يخص العتاد ذي تكنولوجيا عالية، أو مراقبين عقاريين لمعرفة الفرص المتاحة في السوق.

9. العلاقة في الاعتماد الإيجاري تتعدى المؤجر والمستأجر إلى المورد أو المصنع، هذا الأخير لا بد أن تكون لشركة الاعتماد

10. أعربت عينة الدراسة عن أهمية نشاط المستأجر كمؤثر في قرار التأجير، فالقطاع الذي يعمل به ومركزه التنافسي يأتي كأهم عنصر بنسبة 93.6%، فكلما كان القطاع الذي يعمل فيه المستأجر منتعشا ويقدم فرصا أكثر للنجاح يشجع هذا على قرار التأجير مقارنة بقطاعات خطيرة أو تعاني من ركود، كما أن القطاعات التي تحظى بمساعدات من الجهات الحكومية وفق برامج معينة تكون لها حظوظ أكثر مقارنة بغيرها.

11. كان أضعف تأثير على قرار التأجير العوامل المتعلقة بالضمانات، ويعود ذلك إلى طبيعة الاعتماد الإيجاري كقرض بضمان الأصل الممول، كما أن شركات الاعتماد لإيجاري تعمل على وضع إجراءات احترازية أخرى لضمان حقوقها، من أهمها الكفالة الشخصية بنسبة 92.4%، أو اللجوء إلى ضمان القروض من طرف الصندوق الوطني لضمان قروض الإستثمار CGCI، وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، إذ يقوم عمل كل منهما على تقديم الضمانات للبنوك، ومؤسسات القرض لتعويض القروض البنكية التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل كل استثماراتها للإنتاج، والخدمات الرامية إلى خلق وتوسيع أو تجديد أجهزة الشركة، وهذا في حالة العجز عن تسديد الديون، وتم تحديد القيمة القصوى للقرض الخاضع للضمان من طرف CGCI ب 350 مليون دينار جزائري ويتم تعويض ما قيمته 80% من المبلغ المضمون (موقع الصندوق الوطني لضمان القروض).

12. درجة تأثير مختلف العوامل المحددة لقرار التأجير جاءت متقاربة بين نسبة تأييد 84.6% و 68.2%، وهو ما يدل على أن مختلف العوامل تشارك في قرار التأجير دون استثناء، ويمكن ترتيب أهمها على النحو التالي: القرارات الصادرة من بنك الجزائر والجهات الإشرافية، وإلتزام المستأجر بالتزاماته المالية مع مؤسسات مالية أخرى، والسياسة الإئتمانية المتبعة من طرف شركة الاعتماد الإيجاري، ودخول الأصل الممول في النشاط العملي للمستأجر وليس الشخصي، ووجود المستأجر في مركز مالي جيد، والقطاع الذي ينشط فيه المستأجر ومركزه التنافسي، ووجود ضمانات أخرى غير الأصل الممول.

التوصيات:

من خلال كل ما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات قد تساهم في دعم صناعة الاعتماد الإيجاري في الجزائر وتسهيل التعامل به، وجعله من مصادر التمويل

5. طالببي. خالد (2010-2011). دور القرض الاجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير. جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر.
6. طلحي. سماح (2006-2007). قرض الاجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي. الجزائر.
7. فيلالتي. بومدين (2016). الطبيعة القانونية لعقد الاعتماد الاجاري (leasing) في ضوء أحكام التشريع الجزائري. مجلة جيل الأبحاث القانونية العميقة. العدد الأول. الجزائر. ص 71-81.
8. قدي. عبد الفتاح الشهاوي (2003). موسوعة التأجير التمويلي. منشأة المعارف. مصر.
9. محمد. لمياء طاهر فرج (2010). العوامل المؤثرة في قرارات الإستثمار لدى المؤجر: دراسة تطبيقية على شركات التأجير التمويلي في مصر. المجلة المصرية للدراسات التجارية. المجلد 35. العدد 2. ص 335-394.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Administrator of National Banks (1998), Lease Financing, A-LF, American United States.
2. Boobyer, Chris (2003), leasing and asset finance, euro money books, United Kingdom.
3. Chemmanur, T. & Yan, A. (2000). Equilibrium leasing contracts under double-sided asymmetric information, Boston College working paper, 41 pages.
4. Filareto, Marie-Christine. (2004), les déterminants du taux débiteur exigé par le crédit bailleur, Revue Economie & prévision, no 162, pp 111-128.
5. Maheu, A. & Maige, C. (1998). Pratique du crédit-bail mobilier, France, Éditions d'organisation, 165 pages.
6. Petersen M.A. & Rajan R.G. (1994), the benefits of lending relationships: evidence from small business data, the Journal of Finance, Vol 49, Issue 1, pp 3-37.
7. Philipossian, P. (1998). Le crédit-bail et le leasing : outils de financement locatifs, Montréal, S.E.F.I Editions, collection Finance, 280 pages.
8. Scholz, Peter (2007), LEASING A FINANCING ALTERNATIVE FOR SMEs, Executive Master, Business Administration, IMADEC University, Austria.
9. Smaili, Nabila (2011-2012), pratique de crédit-bail : analyse de la situation Algérienne, Thèse de Magister, Université Mouloud Mammeri, Tizi Ouzou, Algérie.

10. القيام بدراسات استشرافية عامة وخاصة بقطاعات اقتصادية معينة، لتسيير جيد لمحفظة التأجير الخاصة بها؛
11. استخدام طريقة التنقيط في عملية منح الاعتماد الاجاري، خاصة بالنسبة للشركات صاحبة الخبرة في السوق من خلال إعداد قاعدة بيانات تسمح لها بتخفيض تكاليف دراسة الملفات وتسريع العملية وأخذ قرار أفضل.
12. تبادل الخبرات بين شركات الاعتماد الاجاري المحلية وحتى الدولية، بالشراكة مع الإطارات الفاعلة في المجال من أجل تبادل الخبرات .
13. انشاء جمعية مهنية جزائرية خاصة بالاعتماد الاجاري ترعى مصالحه، من خلال بناء قاعدة بيانات متكاملة عن صناعة الاعتماد الاجاري في الجزائر وتوفير البيانات اللازمة لمتخذي القرار وصانعي السياسات؛
14. التوجه نحو التخصص في نوع معين من الاعتماد الاجاري خاصة الاعتماد الاجاري التشغيلي، والاعتماد لاجاري العقاري الذي تعاني السوق الجزائرية من نقص فادح في هذه المنتوجات المالية.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. بن معاوي. سميحة (2013-2014). أهمية الاعتماد الاجاري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 3. الجزائر.
2. بوقلاشي. عماد. كسيرة. سمير (2014). الاعتماد الاجاري كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. المجلة الجزائرية للعولة والسياسات الاقتصادية. العدد 05. الجزائر. ص 283-327.
3. زارة صالحى. الواسعة (2012). عقد الاعتماد الاجاري للأصول المنقولة. مجلة العلوم الإنسانية. العدد 27. بسكرة. الجزائر. ص 341-360.
4. سعيد. عمر الحاج (2010-2011). دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الاقتصادية بالجزائر: خلال الفترة 2000-2008. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمار ثليجي. الأغواط. الجزائر.

10. Steven, A. Sharpe, Hien H. Nguyen (1995), *Capital market imperfections and the incentive to lease*, *Journal of Financial Economics*, Vol 39, Issues 2, pp 271-294.
11. Yahia, Lydia (2013), *Le leasing en Algérie*, revue *L'éco*, n°60, Algérie, p 54 .

ثالثاً - المواقع الإلكترونية:

1. www.alifleasing.net/eng/news1.htm
2. www.albaraka-bank.com
3. www.abef-dz.org
4. www.alsalamalgeria.com
5. www.housingbankdz.com
6. <http://www.cgci.dz>